

رؤية "شمل"

نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا

2021



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

فهرس المحتويات

مقدمة

أولاً- خلل المجتمع السياسي

ثانياً- مساحة التوازن

ثالثاً- التعريف خارج المساحة التقليدية

1 - التعريف عبر الوظيفة

2- التعريف في سياق الحالة

3 - التعريف عبر التفاعل

رابعاً- رؤية ممتدة: المحددات

خامساً- الوظيفة العليا

1- الوظيفة العليا.. صنع آليات التوافق الاجتماعي

2- الوظيفة العليا.. بناء الهوية

3- الوظيفة العليا.. التغيير الاجتماعي

سادساً- القيم المعيارية (شمل)

1- الشراكة

2- المصالحة

3- اللامركزية



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

مقدمة

تخلق الحروب آلياتها في رسم مسارات المجتمعات، فهي لا تملك إنجازاً حقيقياً سوى إثبات إخفاق المفاهيم التي سبقت بدء الصراع، ونادراً ما تحمل الحرب تتويجاً لمنتصر على مستوى الأفراد، لأنها في النهاية تزيح كل أعباء الماضي لتخلق مفاهيم ما بعد الحرب، فالمنتصر هو "الرؤية" القادرة على بناء القادم، والصراعات عموماً ليست اختباراً فقط بل مولداً يصنع تفاصيل المستقبل. وإذا كانت الحرب السورية زمناً قاسياً إلا أنها قدمت فرصة وحيدة لاختبار المفاهيم التي سادت سابقاً من أجل وضع رؤية تستطيع حمل الأجيال الجديدة إلى واقع أفضل.

ولم تتجه الحرب أو الأزمة أو غيرها من المصطلحات التي ظهرت منذ عام 2011 نحو المساحات المفتوحة، رغم أنها كسرت وهم المفاهيم المطلقة، وذلك على الأقل لمن يحاول إيجاد مساحة تفكير جديد، وكرست في نفس الوقت واقعاً غير مسبوق لأجيال اعتادت نمطية حياة تحمل مصالح ثابتة، وعلاقات على المستوى السياسي - الاجتماعي محكومة بمستوى واحد لأفكار ومفاهيم؛ معظمها استنزفت في صراعات ضمن "المجتمع السياسي"، وتم بناء نماذج وفق هذا الصراع غير قابلة للنقد.

"المساحات المفتوحة" هي تفوق على المفاجأة التي واجهها السوريين في الاحتمالات المفتوحة التي ظهرت مع بداية الأزمة، فعلى امتداد السنوات العشر الماضية ظهرت مساحات لتصورات مختلفة حاصرتها الأطراف المشتبكة بهوامش سياسية متباينة ما بين التطرف والتفاوض، كما أن المجتمع الدولي سارع منذ وقت مبكر لتحميل المجتمع السياسي¹ (*) آلية للحل عبر "خطة كوفي أنان" عام 2012، إلا أن الحرب تطورت بشكل أسرع من أي مبادرة سياسية وتجاوزت قدرة المجتمع السياسي المشوه أساساً، وحمل الصراع أيضاً تداعيات أثرت في بنية الأزمة وتحولت الاحتمالات المفتوحة إلى عدم القدرة على التحكم، خصوصاً مع تحول الأزمة إلى صياغة توازن إقليمي.

كانت التوصيفات بشأن ما يحدث داخل سوريا تعقد من مهمة تعريف إطار الحل الممكن، فبغض النظر عن الخلافات حول الطبيعة الذاتية للحدث السوري، كان هناك معركة أخرى متعددة العناصر من خلال ما يسمى الربيع العربي كسرت ميزان القوى الإقليمي؛ ابتداء من تونس وانتهاء بالتحركات التي شهدتها سوريا، الأمر الذي أثر على طبيعة التفكير بنوعية الأزمة والعلاقات الداخلية التي تحكمها، وجعلها ضمن إطار دولي وصل في النهاية إلى قرار مجلس الأمن 2254.

¹ (*) المجتمع السياسي يعبر عن الدولة وتم استخدام هذا المصطلح لتمييز بين الدولة والمجتمع المدني



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



إن الغاية من طرح مشكلة توصيف الحدث السوري تنحصر فقط بالظروف العامة، فما يهمنا هو سياق مستوى التفكير السوري بالحلول الممكنة، فالبحث كان في التصورات ضمن المسارات التقليدية للدولة السورية منذ تأسيسها، وإذا كان هذا الأمر طبيعياً لأن الشأن العام في سوريا تحدد منذ مرحلة الصراع مع الاحتلال الفرنسي، ورسم في النصف الأول من القرن العشرين علاقات بين القوى السياسية والاجتماعية تحمل مساحة واحدة كانت تفترض اكتمال التجربة بعملية الاستقلال لكن هذا الأمر لم يحصل. أما الفترة الأطول من تاريخ سوريا الحديث (1963 - 2000) فقد كرست نمطاً خاصاً للثقافة السياسية، حتى جاء الانفجار الأخير في 2011 ليقدم الشكل العام للتفكير السياسي، فمعظم طيف المعارضة كان يذهب نحو نماذج سياسية انحصرت فيما قدمه النصف الأول من القرن العشرين، وهي تعاكس في بنيتها الواقع العام للسوريين، بينما كان الطرف الرسمي يستند لمرجعية تعود لستينيات القرن الماضي وتعتمد احتكار الشأن العام عبر فرض وصاية الدولة على كافة البنى الاجتماعية.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

أولا - خلل المجتمع السياسي:

رغم ما فرضته الأحداث في سوريا من فوضى إلا أن الملاحظة الأساسية هي في عدم قدرة السياسة على إدارة التحول، فالبيئة الاجتماعية والسياسية السورية تعاني منذ الاستقلال من عدم القدرة على إيجاد "آليات صنع التوافق الاجتماعي"، ودورات الاضطراب المتتابة والاستقرارات الهشة كانت سمة عامة طبعت كل الحياة السورية المعاصرة ولم تقتصر على مرحلة محددة أو نظام سياسي معين

في بداية عمر الدولة الوليدة حمل جلاء القوات الفرنسية مفارقة على مستوى ظهور الدولة السورية، فالحدث بذاته كان نجاحاً للنخب السياسية التي نشطت في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنحها رمزية ضمن السيادة السورية الناشئة. في المقابل خلق الجلاء فراغاً وحالة من عدم التوازن ضمن "الدولة" أي ضمن المجتمع السياسي الذي أصبح في مواجهة توازناته الداخلية، فموجه المصلحة الذي فرضته قوى الانتداب (أي الاستقلال) انتهى، والتمحور حوله لم يعد صالحاً لإدارة دولة فنية ببنى اجتماعية تحتاج لعمليات تنمية مكثفة.

بدأت التفاعلات بين الدولة والمجتمع محصورة في مركزية دمشق وحلب، وهو أمر طبيعي نتيجة الواقع الديموغرافي والكثافة السكانية في المدينتين، فالحزبين الأساسيين (حزب الشعب والكتلة الوطنية) تحكما بالمساحة السياسية المتاحة خلال مرحلة الانتداب، ولكنهما أصبحا بعد الاستقلال في مواجهة المؤسسات الأقوى مثل الجيش والشرطة التي احتلت المساحات الفائضة نتيجة عدم توازن المجتمع السياسي، ويمكن هنا مقارنة الفترة الممتدة من 1946 وحتى عام 1954 بتقلبات مفاهيم "الدولة" التي لم تعبر عن مجتمع سياسي يهيمن على الحياة العامة، بل حملت سمتين:

- حصر مساحة الشأن العام بالمخاطر التي تواجه المجتمع السياسي بالدرجة الأولى، فالمواجهة المبكرة من عمر الدولة مع "إسرائيل" أسقطت من الاعتبار ضمان السيادة خارج إطار حالة الحرب، وسيطر الجيش على السلطة السياسية لإدارة هذه المخاطر التي بدت أوسع من صراع مع دولة احتلال بل كان أيضاً تحدياً لتموضع داخل خارطة دولية مستجدة.

بالتأكيد فإن هذه الصورة الواسعة لم تكن بنفس الوضوح الذي نقرأه اليوم، فالمجتمع السياسي ونخبه كانا يتأقلمان مع الأحداث ومع صراع النماذج الدولية بشكل متباين، وقدرة هيمنة "الدولة" لم تكن محصورة في التجمعات الكبرى بسبب تمركز مؤسسات الدولة في المدن، بل أيضاً لأن البنى الاجتماعية كانت تعيش مخاض الانتقال لتقبل شرعية "الدولة" بكل تفاصيلها، باعتبار أن مشاركة كبار الملاك وبورجوازية المدن



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



كانت شرطاً لشرعية الدولة، بينما كان الولاء للمجتمع السياسي في الأرياف محكوماً بمرتكزات اجتماعية تعود لما قبل الدولة (القبائل والعشائر والطوائف وغيرها)، وهذا ما مهد لأزمة مشاركة ممتدة.

- انعكاس الشأن العام على المجتمع كان في حدود تنظيم المناطق السورية إدارياً، فمفهوم الدولة كانت مقسمته مع البنى الاجتماعية التقليدية، والحديث عن مواجهة هيمنة الدولة عبر قوى اجتماعية لم يكن ضمن خارطة الشأن العام، إنما انحصر باهتمام النخب الاجتماعية في مواجهة السياسات الحكومية.

لم تواجه "جمهورية الاستقلال" قوى اجتماعية خارج إطار المجتمع السياسي، حتى أنها عملياً لم تلاحظ وجود هذه القوى حيث أتاحت الانقلابات تعديل التوازنات في محاولة لتوسيع مساحة المشاركة السياسية، فأظهرت أن المجتمع السياسي المتمسك بقيم الاستقلال واجه تحدياً من داخل مؤسسته عبر الجيش، ووجد نفسه أمام علاقات خارج مجال الصراع مع المحتل. وحتى عام 1954 كانت تطورات هذا المجتمع تأتي من مؤسسة الجيش التي أتاحت خلال مراحل حكم الشيشكلي ظهور دستور أدخل أحزاباً بمنهج فكرية في مواجهة كتل برلمانية تشكل انعكاساً للتراتبية الاجتماعية.

وكان من أسباب الاضطرابات التي شهدتها سوريا بعد الاستقلال عدم تبلور المجتمع السياسي، فهو وريث الاستقلال وبنية في أقلها غير منسجمة مع مفهوم الدولة كتعبير حقوقي أشمل من التوازنات التي أنشأها المجتمع السياسي، إذ عوّض دخول الجيش عن التوازن القلق داخل المجتمع السياسي دون أن يدخله إلى موقع بناء وظيفة "الهيمنة" عبر مؤسسات الدولة. ورغم البوادر التي فرضتها التداعيات السياسية العامة لتعزيز السيادة، مثل فك الارتباط مع العملة اللبنانية وبناء ميناء اللاذقية والتوجه لشراء السلاح من الكتلة الشرقية، إلا أن "الخلل" في المجتمع السياسي استمر بفعل حالة ذاتية تعبر عنها عملية حصر الشأن العام بـ"المخاطر" التي يواجهها المجتمع السياسي، سواء تعلق الأمر بحلف بغداد أو بخطر التدخل التركي، مما أدى لجنوح هذا المجتمع لمفاوضات الوحدة مع مصر وبدون شروط، وهذا الأمر أنهى عملياً تاريخ المجتمع السياسي في مواجهة المخاطر، ووضعه في استحقاق إعادة هيكلة المجتمع وعلاقاته عبر عمليتي التأميم والإصلاح الزراعي.

فتحت مرحلة الوحدة علاقة مختلفة بين الدولة والمجتمع، ظهرت تداعياتها بشكل متلاحق ووصلت في عام 1963 إلى سيطرة البعث بقاعدة اجتماعية مختلفة وبتصور جديد لوظيفة الهيمنة التي تقوم بها الدولة، فالشأن العام، بما فيه تنظيم المجتمع، أصبح وظيفة حصرية للدولة. أما محاولة صنع التوازن فكانت من داخل المجتمع السياسي نفسه، حيث تأسست الجبهة الوطنية التقدمية كمحاولة لإشراك المجتمع السياسي عام 1972 عبر ائتلاف



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

يقوده البعث، الذي سرعان ما وضع دستوراً جديداً في العام التالي خلق لنفسه مركزية في قيادة الدولة والمجتمع عبر المادة الثامنة فيه.

المشهد العام لسوريا كان يرسم مرحلتين مختلفتين في الظاهر متشابهتين في المضمون: في الأولى حاول المجتمع السياسي بناء ذاته وتوازناته، واتسمت باضطرابات مختلفة نتيجة عملية البناء ورسم حدود السيادة، ولم يكن هناك شركاء خارج حدود ما هو سياسي، فالبنى الاجتماعية التقليدية التي كانت الشرط اللازم لشرعية الدولة، تعمل وفق علاقة تعايش معها. أما في المرحلة الثانية التي تمظهرت عام 1963 ذهب البعث عميقاً في بنية المجتمع متصدياً لمهمة قيادته أيضاً دون وجود شركاء، فهو احتكر عملياً الشأن العام وأعاد صياغة وظيفة الهيمنة للدولة لتصبح حالة ناظمة للعلاقات الاجتماعية بأدق تفاصيلها، فكانت النتيجة في الحالتين فقدان التوازن واستمرار الاضطرابات في الحياة العامة.

ابتداء من عام 2001 بدأت تناقضات المجتمع السياسي الناتجة عن المرحلة الثانية بالتراكم، وبرز عجزه الواضح عن إدارة التناقض في المصالح المستجدة، ولا يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين 2000 و 2011 بأنها مرحلة واضحة المعالم، حيث ظهرت تشوهات المجتمع السياسي بأشكاله المختلفة، ولم يعد توازنه الداخلي كافياً لإدارة المجتمع، فكانت أحداث 2011 مواجهة لهذه التشوهات ودفعت نحو قراءة التوازن خارج المجتمع السياسي الذي خرج عن مسألة التوازن القلق إلى حالة الاضطراب من جديد.

ما تقدمه قراءة التاريخ السياسي لسوريا منذ الاستقلال هو وجود هذا الخلل في بنية المجتمع السياسي، رغم اختلاف الحدة التي كان يسببها، فتكرار الاضطرابات خلال عمر الدولة كسر أي نموذج للاستقرار، وفي نفس الوقت لم تقدم المجتمعات المحلية دعماً للبرامج السياسية من أجل الاستقرار، فابتداء من الانقلابات العسكرية وانتهاء بالأزمة الحالية زاد الانغلاق في المساحات السياسية، وكرست القوى التقليدية الفجوة مع المجتمع واتسعت دون ظهور ما يملأ هذه الفراغ، فأليات صنع القرار كانت ترسم نمطاً خاصاً للعلاقة مع المساحة الاجتماعية؛ تركز فيها قوة الهيمنة للمجتمع السياسي وتؤطر الفاعلية الاجتماعية ضمن حيز خاص بها، فالمصلحة الاجتماعية كانت تظهر ضمن منظومة المجتمع السياسي الذي تعامل معها وفق آلية تحمل معها:

- احتكار الشأن العام بما يكرس هيمنة المجتمع السياسي، وجعل الشأن العام ضمن سياساته العامة بشكل يفقد العلاقات خارجه أي فاعلية أو حيوية.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

- التعامل مع التباينات التي يفرضها التنوع الثقافي – الاجتماعي على أنها مظاهر لا تملك أبعاداً على مستوى المجتمع السياسي، الأمر الذي أدى إلى تكريس علاقات ما قبل الدولة نتيجة عجز المجتمعات المحلية عن تحقيق مصالحها، وأوجد حالة افتراق عميقة داخل المجتمع ظهرت بأقصى أشكالها عام 2011.
- اعتماد المركزية التي بدت كرد فعل على ارتفاع احتمالات الاضطراب، لكنها في نفس الوقت إعادة لرسم خارطة الاجتماعية بعيداً عن التمايزات المحلية، تضخمت معها بيروقراطية المجتمع السياسي فأصبحت "الهيمنة" هشة وقابلة للاختراق وهو ما شهدناه خلال الأزمة الحالية



جدول (1) الأحداث السورية وتم إسقاط المناوشات السياسية التي كانت تؤدي لاعتقالات



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

ثانياً- مساحة التوازن

بدأت معالم الأزمة للبنية السياسية بعد الاستقلال مع تطور المصالح الاجتماعية، فالعلاقات التي نظمها الجهد السياسي كصراع ضد سلطة الانتداب أصبحت خارج أي اعتبار داخل المصلحة الاجتماعية، ورغم أن الصراع مع "إسرائيل" لاحقاً عوض قليلاً من خلل العلاقة بين البنية السياسية والمجتمع، إلا أنها مسألة لا تدخل في التفاصيل الآنية للحياة، فهذا الصراع لم يشكل سلطة تواجه المجتمع كما كان يحدث زمن الانتداب حين كان من السهل على الجهد السياسي المجتمعي وضع خط فاصل بينه وبين مصالح الانتداب، فكانت المصالح الاجتماعية تجتمع خارج الشكل الفيزيائي الواضح للسلطة الفرنسية.

كما إن مؤسسات المجتمع السياسي التي يقودها الانتداب مثل جهاز الشرطة كانت ضمن دائرة الشكوك، ف"الهيمنة" كانت من مهام سلطة الانتداب التي تحولت بعد الاستقلال إلى الدولة الوليدة دون تغيير يذكر في شكلها العام، وهذه الحالة المستجدة أوجدت أول فصل حقيقي بين الدولة كمجتمع سياسي والمجتمع الذي لم يكن يملك قوى خارج إطار التكوينات الكلاسيكية التي خرجت كلها من المساحة المجتمعية لتشكل المجتمع السياسي الجديد فراضةً نوعاً من الهيمنة و عدم توازن واضح في مقابل حالة هشة للتشكيلات الاجتماعية - المدنية المتبقية.

ظهر الاستعصاء لاحقاً من عدم انسجام الظروف السياسية مع التنوع الاجتماعي السوري. المسألة في هذا المسار متعلقة بالعقد الاجتماعي الذي تطور وفق الصياغة الأولية لبنود المؤتمر السوري 1919، واتسعت بنوده مع الدساتير المتلاحقة، التي بدأت بجمهورية برلمانية عام 1930، لكن هذا العقد واجه عدم الاستقرار في البنية الاجتماعية السورية مع أول انقلاب قاده حسني الزعيم، فرغم أن هذا الانقلاب وما تبعه أوضح اختلالات داخل المجتمع السياسي ومؤسساته، ولكن الشرعية الدستورية لم تجد أرضية على مستوى الهيئات الاجتماعية التي يمكن أن تدافع عنها، فكتلة المصالح داخل المجلس النيابي حتى عام 1958 لم تكن قادرة على تشكيل مساحة سياسية ضاغطة، لأن المستقلون كانوا الكتلة المرجحة، وهم بأغليتهم لا يملكون برامج سياسية بل يشكلون مجموعة مصالح مشتتة، وإدارة التنوع سواء من ناحية الهوية الجامعة أو عمليات التنمية لم تكن أولوية ضمن التشكيلات النيابية بسبب تشتت المصالح ضمن الكتلة النيابية الأكبر (المستقلين).



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

الحزب	الأصوات	%	المقاعد
حزب الشعب			30
حزب البعث			22
الكتلة الوطنية			19
الإخوان المسلمين			4
حزب التعاون			2
الحزب السوري القومي			2
حركة التحرر العربي			2
الحزب الشيوعي السوري			1
مستقلين			60
المجموع			140

الانتخابات النيابية 1954

الانتخابات النيابية 1947

الحزب	الأصوات	%	المقاعد
الكتلة الوطنية			24
حزب الشعب			20
مستقلين متحالفين مع حزب الشعب			33
مستقلين			59
المجموع			136

الجدول (2) نتائج الانتخابات النيابية عامي 1947 و1954

عملياً فإن الجيش وبعد أول انقلاب له فرض طبيعة للهيمنة مختلفة عن السابق، فهي هيمنة القوة القادرة على فرض معادلة توازن على المصالح ضمن المجتمع السياسي، وإذا كان من المفترض ان يستخدم المجتمع السياسي- ممثلاً بالدولة- الجيش للحفاظ على شرعيته، إلا أن ما حدث هو العكس، على الأخص عندما تحالف الجيش مع قوى سياسية خارج التوازن السياسي المألوف، فكانت أحزاب التغيير الاجتماعي، التي استندت لطبقات اجتماعية جديدة لم تكن ضمن دائرة صنع القرار، مثل البعث والقومي وحتى الشيوعي، جزءاً من التوازن الجديد الذي كان في مضمونه صراعاً مع بنية المجتمع السياسي بالدرجة الأولى، وأيضاً انعكاساً لممكّنات ظهور مجتمع مدني رغم أنه من التعسف استخدام هذا المصطلح، لأن بنية المجتمع كانت تتمحور حول مرجعيات اجتماعية أخرى مختلفة أكثر تقليدية.

لم يخلق الجيش اختلال المجتمع السياسي إلا أنه كان القوة المنظمة الوحيدة داخل مؤسسات الدولة القادرة على النفاذ إلى خارج الطبقة السياسية التي انجزت الاستقلال، وفي مراحل لاحقة كان الأكثر حضوراً في وجه المخاطر التي تهدد المجتمع السياسي على صعيد السياستين الداخلية والخارجية نتيجة لهشاشة التنوع الاجتماعي السوري في مواجهة الظروف الإقليمية والدولية، فالنموذج الذي فرضه الجيش كان يملك سمتين:

- الأول طبيعة الشرائح الاجتماعية التي دخلت إلى المجتمع السياسي عبره، سواء نتيجة "الخدمة الإلزامية" أو احتياج الدولة إلى توسيع المؤسسة العسكرية لبناء السيادة.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

• الثاني إدخال المصالح الاجتماعية إلى بنية المؤسسة العسكرية، وهذا الأمر عكس صراعات داخل المؤسسة العسكرية عام 1955 وتجلت في اغتيال عدنان المالكي، ولاحقاً في مرحلة ما بعد الانفصال وصولاً إلى سيطرة البعث عبر مؤسسة الجيش نفسها.

عملياً نقل الجيش المصالح الاجتماعية إلى داخل المجتمع السياسي مختصراً بذلك طريق التوازن بين الدولة والمصالح الاجتماعية عموماً، فدخل الجيش كسلطة في تفاصيل المصلحة الاجتماعية حتى قبل عام 1963 جعل تطور المصالح ضمن التنوع السوري محصوراً ضمن المجتمع السياسي وبالتحديد في مؤسسته العسكرية، وأي تطور للمصالح الاجتماعية خارج هذه المعادلة أصبح خروجاً عن الشرعية، وتسبب هذا الأمر بسلسلة اضطرابات تتكرر ابتداءً من صراع الشيشكلي مع جبل العرب ومروراً باغتيال المالكي وظهور أول حزب كردي بعد الوحدة مع مصر اغتيال عدنان المالكي .

وقع نموذج 1963 وتطويراته في نفس سياق انفراد المجتمع السياسي بمساحة الشأن العام ولم يستوعب التنوع الاجتماعي، فرغم الاستقرار النسبي الظاهري، والبرنامج التنموي المخطط، خرجت فئات مجتمعية كبيرة من دائرة الفعل المجتمعي ولم تكن جزءاً من العقد الاجتماعي الجديد.

كان المجتمع السياسي خلال النصف الثاني من القرن العشرين يستوعب التنوع للمصالح الاجتماعية بشكل متباين، لكنه لم يستطع خلق توازن عام مع تطورات المصلحة الاجتماعية التي بدأت بالتسارع مع ازدياد الكتلة السكانية السورية وارتفاع نسب التعليم إضافة لتحول النظام الدولي الذي أثر بقوة على سوريا بعد عام 2000.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

ثالثاً- التعريف خارج المساحة التقليدية

ظهرت نقطة التحول في فهم العلاقات داخل المجتمع السوري خلال الأزمة وظهرت في عدم القدرة على تمييز نوعية الحدث، فهو لا يحمل سمة سياسية تقليدية يمكن دفعها إلى واجهة ما يجري، وهوية الاضطراب الذي بدأ عام 2011 كان مشوشة لكنها لم تكن ضمن السياق السياسي المعتاد في سوريا، فالهويات اللاحقة التي ميزت ما يجري كانت حالة تأطير لا تفسر عمليا طبيعة الانقسام السريع في المجتمع السوري، ولا نوعية العمل الذي لم يكن وليد لحظة خاصة بل تراكم لانعزال العمل السياسي عن ساحة النشاط العام، فهناك "فراغ مدني" ظهر عبر الاضطراب مكونا تعريفات خاصة للمجتمع المدني بحالته السورية.

1- التعريف عبر الوظيفة

هناك تصور أولي للمجتمع المدني بغض النظر عن واقعه الفيزيائي في سوريا، فهو يظهر بوظيفته في مواجهة المجتمع السياسي (الدولة) كفضاء للمشاركة المجتمعية، فالمشهد السوري منذ الاستقلال يدفع للبحث عن حلقة التوازن التي تؤمن الاستقرار، ففي سوريا لم تكن الدولة القوة التي تحتكر العنف أو الهيمنة حسب تعبير أنطونيو غرامشي، بل كانت عاجزة حتى عام 1963 على الأقل عن رسم خارطة المصالح، وحتى مع حكم البعث كانت الإرادة السياسية محاصرة بالتشابك الذي فرضته العلاقات المضطربة لمختلف القوى، وتم اختصار المصالح الاجتماعية في الطبيعة الذاتية للهيمنة التي تملكها الدولة، ورغم أن المؤسسات الاجتماعية اكتسبت شرعية متراكمة من مراحل ما قبل الاستقلال، وكونت ما يتم تعريفه بـ"المجتمع الأهلي"، لكنه على الأغلب شكل أجنحة ضمن الصراعات السياسية، وتؤكد وقائع إضراب 1964 بعد صراع البعث مع الإخوان المسلمين على انحياز القوى الاجتماعية لفئات سياسية (القوى الإسلامية تحديدا)، وتكرر الأمر عام 1965، وبعد أكثر من عقد حدثت أمورا مشابهة مع اندلاع أحداث الإخوان المسلمين.

إن المسألة ليست عجزا سياسيا بقدر كونها توازن بين هيمنة الدولة وتطور المصالح الاجتماعية، ورغم أن مصطلحات المجتمع المدني لم تكن مستخدمة في الأدبيات السورية حتى نهاية الثمانينات، لكن من الواضح وخصوصا في أحداث الإخوان المسلمين أن النقابات (كحالة مدنية) دخلت في مساحة الصراع، مع التشديد على أن النقابات التي دخلت في هذا الصراع خاصة بالمهن الاختصاصية (المهندسين، الأطباء، المحامين).

بالتأكيد فإن وظائف المجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي باتت أعقد من النقابات، فمسألة التوازن لم تعد مقتصرة على شرائح اجتماعية موصفة بشكل دقيق، فالتشعب طال مساحات أصغر مرتبطة



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

بالمجتمعات المحلية، وفي 2011 كان الصراع مع المجتمعات المحلية التي انقسمت اجتماعيا وبغياب المساحات السياسية؛ مما أتاح لعوامل غير مرتبطة بمصالح المجتمعات للتأثير على حركة الاضطراب، وكان من الصعب إيجاد توصيف سياسي للجسم الذي أنتج الحراك (التنسيقيات)، وبدأت القوى السياسية بمحاولات الدخول إلى تفاصيله، ولكنه تموضع بشكل خاص وبقيت علاقاته مع التمثيل السياسي ضمن الحد الأدنى.

2- التعريف في سياق الحالة:

أدت الأزمة السورية لظهور حالة خارج المجتمع السياسي لم ترق للفعل المدني أو الحد من هيمنة الدولة، وتجلت هذه الحالة بأنشطة إنسانية أو مبادرات أو حتى إعادة تنظيم المجتمع في المناطق الساخنة، فهي "حالة" تسعى لخلق سياق لأنشطة متفرقة يفترض بها أن تتّوج بطروحات برامجية لكامل المجتمع، وبغض النظر عن فاعلية ما حدث لكنه شكل مساحات ملفتة على صعيد التفكير الاجتماعي، ف"الناشط المجتمعي" لم يعد ظاهرة بل بدأ يبلور جملة من التفاعلات الاجتماعية، فسياق المجتمع السوري يمثل تصورا آخر للمجتمع المدني الذي بدأ يتنحى عن مساحات الصراع التي ظهرت مع الأزمة.

سياق الحالة السورية أوجد مساحة خارج الفعل السياسي، ففي البداية كانت هناك رغبة في الدخول إلى عمق المجتمع السياسي، وانتهت إلى مفاضلة على مستوى الفاعلية السياسية، حيث انحسرت المفاوضات في جنيف بشكل واضح، وظهر نوع من الانزياح في مسألة الشأن العام باتجاه العمل على المجتمع عبر مفهوم العمل الأهلي، هذا السياق يحفر عميقا في الاهتمامات العامة للسوريين، ويشكل مجالا لظهور مفاهيم مدنية من صلب العمل الأهلي.

3 - التعريف عبر التفاعل:

كرست الأزمة تمثيلا مدنيا عبر مبادرة الحلول المختلفة، وآليات التفاوض التي أوجدتها الأمم المتحدة، فظهر جناح في أي تعبير سياسي عن الأزمة، ورغم أن هذا التمثيل لم يؤثر على سياق العملية السياسية، لكنه دفع المجتمع المدني لموقع مختلف عبر التفاعل مع المجتمع السياسي لكنه لم يرق إلى مستوى المشاركة أو الشراكة، فهو "مُعرف" أينما وجدت عملية سياسية لأنه يوسع مساحة التفاعل مع المجتمع السياسي، وفي المقابل فهو الجزء الذي يملأ أي فراغ في عمليات التنمية ويناصر باتجاهها كبرامج عالية له.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

كان واضحاً بعد ثلاث أعوام من الأزمة السورية ظهور افتراق أساسي؛ فعناصر الاضطراب الأولى تحولت إلى جبهات سياسية، بينما انزاحت العلاقات داخل المجتمع إلى مساحة مختلفة يمكن اعتبارها المجال الخاص بالعمل المدني، وهو مجال معقد لأبعد الحدود نتيجة الصراع بين الأطراف حوله، وفي نفس الوقت هو مساحة سائلة (منفصلة عن الإرادة السياسية) يمكن اختراقها لكنها موجودة بالواقع من خلال وظيفتها في التوازن مع المجتمع السياسي، وتعبيراتها المختلفة في سياق الحالة السورية وما يحتاجه المجتمع من دعم نتيجة الحرب، وأخيراً في تفاعلها ضمن عمليات التنمية التي تحتاج لتشبيك خاص بين المجتمعين السياسي والمدني.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

رابعاً- رؤية ممتدة: المحددات

تبدو الحاجة لمجتمع مدني فاعل أكثر من ضرورة، فهو ضمن الوضع السوري شرط بقاء لمجتمعات محلية متهالكة، ولأجيال على اعتبار فقدان السيطرة على حاضرها ومستقبلها، فهو "فضاء" يمنحها مساحات غير مألوفة وترتبط للعلاقات بعيداً عن ضغوطات المجتمع السياسي، ومهما كانت مآلات الصراع فإن سوريا في النهاية ستواجه استحقاق العودة إلى مساحات الحياة المألوفة، وإلى العمل بديناميكيات جديدة تفتح مجال الإبداع والتفاعل بين السوريين، لذلك ثمة جملة من المحددات يتوجب أن ينطلق منها المجتمع المدني أهمها:

- الاعتراف بصعوبة تغيير طبيعة العلاقات القائمة من كونها علاقات مستقطبة من طرف واحد (الثقب الأسود) إلى علاقات تعددية قائمة على نمط اقتصادي واجتماعي جديد، وعليه سيكون من المهم التفكير بكيفية إظهار هوية هذه الحالة للناس، وتمايزها عن مسار العمل الحكومي، سواء من خلال الرؤية أو قطاعات العمل أو الشخصيات الفاعلة تنظيراً وممارسة، ولاحقاً مساحات العمل والتأثير محلياً ووطنياً وحتى على المستوى الخارجي.
- هذه الحالة لا تقدم نفسها كتيار سياسي أو اطار تقليدي موحد (حزب أو تيار) بمقدار ما تعبر عن نفسها كحالة مدنية وطنية ذات تعدد ايدولوجي تسعى لأن تكون مساراً موازياً يعبر عن تطلعات الكثير من القيادات والناشطين المجتمعيين وأصحاب الخبرة والاختصاص في مختلف المجالات لإعادة بناء الدولة السورية وصياغة عقد اجتماعي جديد يستفيد من دروس الماضي والحاضر ليؤسس للمستقبل.
- لا تسع هذه الحالة الموازية لتكون في حالة مواجهة مع السلطة بمقدار ما ستكون حالة استقطاب موازية تعمل على تصحيح ميزان الاستقطاب الحالي وتعطي للجميع مساحة للاختيار والعمل بمسؤولية بناء على خياراتها، وخلق ديناميكيات وممكنات تفاعل وتعاون مع السلطات المحلية والمركزية على حد سواء.
- لا يكون دور الحالة المدنية تنفيذياً فقط نما لها دور رؤيوي من خلال طروحاتها للحلول المجتمعية بما تمتلكه من قدرة على خلق علاقات ترابط مع مختلف الفاعلين وقدرتها على تجاوز حدود الصراع بين تلك القوى.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

خامساً- الوظيفة العليا

يمكن تصور حالة المجتمع المدني أكثر بعد التعريف والمحددات بالتعرف على وظائفها العليا في المجتمع والتي تتوزع إلى ثلاث وظائف رئيسة هي:

1- صنع آليات التوافق الاجتماعي

يمنح المجتمع المدني المجتمع السياسي الرؤى عبر الفعل الثقافي الذي يقدمه، ونماذج السلوك "المعياري" التي تميزه في الشأن العام عن باقي الهيئات الأخرى، فهو معني بالدرجة الأولى بمقابلة المجتمع السياسي بعلاقات خارج ذرائعية السياسة، والوظيفة العليا هي تعامل هذا المجتمع بكافة هيئاته ضمن مسألتين:

- الأولى ضمان حالة التوازن داخل البنية السياسية نفسها عبر آليات التوافق الاجتماعي التي يخلقها، فهو العامل المرجح لهذا التوازن عبر فعل ثقافي يردف القوى السياسية بالرؤى كهوية وطنية تشكل عصبية تشد السوريين وتجمعهم، ويعطيها بعدا على مستوى المجتمعات المحلية؛ تستطيع من خلاله تحقيق علاقات منتجة تحقق الاستقرار وتحفف من مخاوف المجتمعات المحلية لضمان مشاركة كل المجتمع.
- الثانية تزود الوظيفة العليا المجتمع السياسي (الدولة) بنوعية العلاقات المنتجة التي تتفاعل مع أي بعد تنموي يطمح إليه المجتمع السياسي عبر التأكيد والمناصرة على البرامج التنموية وتحديد قيمها العليا

في عام 2011 أخذ المجتمع المدني موقعا خاصا على الأقل في أدبيات الأزمة، لكنه لم يظهر في شكل المقابل للمجتمع السياسي على المستوى الوظيفي، فمظاهره ارتبطت بطبيعة الأزمة، وبآليات العمل الدولي لاستيعاب نتائجها، وتبدو الوظيفة العليا مخرجا للتشوهات التي طرأت نتيجة المحاولات السياسية لاستيعاب الفعل المدني، لأنها تذهب نحو كسر نمطية العمل العام المُحتكر من قبل القوى السياسية – الاقتصادية، والذهاب نحو فعل عابر بثقافته لأي إطار تقليدي.

2- بناء الهوية

إن سمة الوظيفة العليا في تأمين توازن اجتماعي ودعم فاعلية المجتمع السياسي تضعها في موقع خاص للعلاقات الوطنية، فالشراكة التي يمكن أن يحملها المجتمع المدني هي سياق بناء لهوية مركبة،



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

فالسؤال عن الذات الوطنية يتحول إلى مساحة مختلفة وربما غير مسبوقة على مستوى التفكير الاجتماعي بالوطن، حيث تتحول الشراكة من مفاهيم تداول السلطة إلى مساحة أعلى عبر بناء علاقة يستند إليها المجتمع السياسي في مسائل قيم الديمقراطية.

إن إمكانات الهوية في المجتمع المدني ليست إطاراً وعصبية فقط، إنما حيوية العبور في التنوع الثقافي - السياسي من خلال الشراكات التنموية المختلفة، فتصبح العلاقة الوطنية "مُعرفاً" للمجتمع المدني من خلال عاملين أساسيين:

- الأول منح العمل التنموي مجالاً متعدد الأطراف لبناء مصلحة انتماء جديدة؛ تجعل من المجتمعات المحلية حالة استقرار للمجتمع السياسي عموماً، فهي تجعل الاستقرار أداة محلية تؤمنها الشراكة التي تخفف من هيمنة المجتمع السياسي دون أن تؤثر على قوته على المستوى الوطني العام. في المقابل فإن تنوع المجتمعات المحلية يقدم فاعلية ضمن شراكة تعزز من رؤية هذا المجتمعات للمساحات الأوسع التي يمكن أن يقدمها المجتمع السياسي لها لتعزيز موقعها في الخارطين الاجتماعية والسياسية.
 - الثاني تكريس الانتماء دون الوقوع في مفارقة المحلي بمواجهة الوطني، فهذه المفارقة هي وليدة تفرد المجتمع السياسي في فرض قيم الانتماء الخاصة به دون إدراجها بعلاقات المصلحة مع المجتمعات المحلية وهيئاتها الأهلية بالدرجة الأولى. فالشراكة ليس في التخفيف من دور المجتمع السياسي (الدولة) ضمن المجتمعات المحلية، إنما في جعل هذا الدور منسجماً مع مخاوف المجتمع المحلي، ويتيح لها بناء انتمائها الوطني العام ضمن آلية تكسر نمطية رؤية الدولة كحالة هيمنة منفصلة عن بيئة المجتمعات.
- وليس مسألة الهوية إطاراً من القيم والأفكار فقط بل تجسيدا لها في "علاقات" يبدو المجتمع السياسي غير قادر على تحملها منفرداً، والشراكة كما تبدو ضمن هذه الحالة هي تحميل المجتمع المدني مسؤولية هذه العلاقات، فهو غير معني بتقديم تنظيراً للهوية الوطنية، إنما بجعل العلاقات على المستوى الاجتماعي حالة تنموية بامتياز تعزز الهوية العامة للمجتمع.

3- التغيير الاجتماعي

بعكس طروحات القوى السياسية في إحداث تغيرات اجتماعية لتصحيح علاقات الإنتاج، أو تحقيق نهضة أو حتي بعث قومي، فإن الوظيفة العليا للمجتمع المدني تقدم مفهوم التغيير في مساحة المشاركة،



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



فالمسألة بالنسبة للوظيفة العليا هي تغيير مستوى تفكير المجتمعات المحلية بذاتها، وبدرجة انسجام مصالحتها مع مصالح المجتمع السياسي، فالمجتمع المدني يطرح مستوى التغيير عبر مفهومين:

- العقد الاجتماعي كعلاقات قابلة للارتقاء بالمجتمعات المحلية، فهو ليس مقدمة لظهور المجتمع السياسي فقط، إنما تحديد لطبيعة التوازن ما بين المدني والسياسي، فالعقد الاجتماعي وتعبيراته المختلفة تفترض مراجعة عميقة للكثير من المفاهيم لا يمكن تركها للأطر السياسية مهما كان تموضعها، وإذا كان المجتمع المدني يملك "سلوكا معياريا" فهو مطالب برؤية "العقد الاجتماعي من منظور يرى المستويات المختلفة للمصلحة الاجتماعية، وضمن شبكة مرتبطة ما بين المجتمعات المحلية ومخاوفها نتيجة الحرب، وتصورات سورية ضمن المستوى الوطني العام

العقد الاجتماعي بمفهومه الجديد هو أرضية التغيير الاجتماعي التي يضمنها المجتمع المدني ضمن مساحة التوازن التي يؤسسها، فدون إطفاء المخاوف التي أنشأتها الحرب والتحقيق التوازن في العوامل المكونة لسوريا فإن إمكانات الاضطراب العنيف تبقى قائمة.

- المصالحة مع الذات الاجتماعية بتنوعها وربما تناقضها في كثير من الأحيان، فالتناقض ظهر مع عدم قدرة المجتمع السياسي على تكريس ثقافة قادرة على تصحيح علاقات المصلحة والمصالحة داخل المجتمع، وهو أمر لا تتحمله الأزمة بل يعود إلى الخلل الذي أنتجته الاختلالات الاقتصادية – السياسية على مدى التاريخ المعاصر لسوريا.

تقدم البرامج السياسية إمكانية التغيير الاجتماعي، ولكنها لا تستطيع فرضه دون ثقافة يؤمن المجتمع المدني عبر مهامه المعتادة التي تؤهل المجتمعات المحلية وترتقي بمصالحها وتدفعها نحو فعل منتج مختلف عن السويات القديمة والمستمرة منذ جهود الاستقلال، فالتغيير الاجتماعي ينتقل بفعل المجتمع المدني إلى مساحة تنموية تحدد مسارات تجعل تحول الاجتماعي أكثر مرونة لأنه يعمل خارج هيمنة المجتمع السياسي، ويبدل من طبيعة العلاقات بشكل لا ينفصل عن المصالح التي يفرضها الواقع العام، وتحقق حالة تشابك اجتماعي تخدم في النهاية الهوية الجامعة.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

سادساً- القيم المعيارية (شمل)

تأخذ القيم موقعها داخل المجتمع المدني كموجه أساسي للعمل وآلياته، فهي تحدد المعايير للتعامل مع كافة عمليات التنمية، وتشكل مقياس نجاعة عمله في التعامل مع المجتمع السياسي وتحقيق التوازن، والتشابك مع المجتمعات المحلية لتحقيق مصالح ممتدة باتجاه البعد الوطني، فهذه القيم التي تطرح ما يجب أن يكون تعيد سلم المصلحة الاجتماعية المنتجة التي تحقق أهدافاً متعددة الأطراف. وهذه القيم تنطوي على تغيير منطق التفكير جذرياً تجاه تفكيك منظومة العطالة وليس تفكيك مظهراتها فقط، بناء على ثلاث مستويات متوازية ولكنها قد لا تكون متساوية الشدة وهي:

- الانتقال من الاحتكار السلطوي إلى الدولة والمجتمع بكل مكوناته (الشراكة)
- الانتقال من التفكك إلى التماسك المجتمعي (المصالحة)
- الانتقال من المركزي إلى المحلي (اللامركزية)

1 – الشراكة:

البحث في الشراكة كقيمة وليس كإجراء تنفيذي يعني إرساء ثقافة قادرة على تفعيل حالات التشاركية المتعددة، سواء ضمن المجتمع المدني أو في التعاون مع المجتمع السياسي، فهي قيمة من خلال ثقافة تخلق علاقات تستطيع توفير مصلحة في ارتقاء المجتمع وتلبية احتياجاته، في المقابل فإنها تؤمن للمجتمع السياسي مساحة عمله الضرورية من أجل التنافس بين القوى السياسية المختلفة، فهناك تقاطعات تبدو ضروري ما بين أطراف ثلاث:

- المجتمع السياسي الذي يحمل شرعية ولكنه يملك كل وسائل الهيمنة التي يمكن أن تشوه دوره، وتحوله نحو الاحتكار والانعزال ضمن علاقات السلطة فقط، دائرة السياسي التي تصل إلى مختلف القطاعات تحتاج لـ"عقدة" تتشابك فيها مع باقي التفاعلات المختلفة.
- القطاع الخاص الذي يفرض أجندته الخاصة، وينتقل ما بين المجتمعين السياسي والمحلي، وغالبا ما يتملص من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمعات المحلية وتجاه الدولة (المجتمع السياسي)، فالقطاع الخاص يحتاج أيضا لـ"عقدة" مختلفة تخلق مساحة تعاون مع المجتمع السياسي، ويؤمن المجتمع المدني خلق الظروف من أجل إقرار المسؤولية الاجتماعية التي ستشكل العلاقة المنتجة بين القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



- العمل المدني وهو مجموع الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار التشابك مع المجتمع السياسي والقطاع الخاص، حيث يرسم أجندات مشتركة تبني مصالح متداخلة بين الأطراف.

وعلى اعتبار أن الشراكة قد تكون مشروعاً مؤجلاً يصعب طرحه اليوم قبل استكمال تمظهر القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة واكتمال نمو المجتمع المدني، فإن المشاركة المجتمعية تبدو طرْحاً أكثر واقعية بما تعنيه من:

- ✓ عقلية إدارة التناقض في المجتمع وتحويله إلى ثقافة منتجة قادرة على إغناء البنية السياسية.
- ✓ الانتقال بالعمل في الشأن العام إلى مساحة تشرك أصحاب المصلحة والناشطين المتأثرين بعملية صنع القرار، والراغبين في خلق مساحة تأثيرهم المنتجة على المستوى الشخصي والمجتمعي.
- ✓ التحفيز والتوعية بأهمية المشاركة الفاعلة عبر تعزيز دور الكيانات المجتمعية والمصلحية.

2 - المصالحة:

تختلف المصالحة كقيمة عن حالتها الإجرائية التي برزت خلال الأزمة السورية، فهي الثقة بين الأطراف للحد من ا- لمخاوف، ولصياغة علاقات تعزز الثقة غير بناء مصالح مشتركة، فالمصالحة هي ثقافة الثقة داخل أطراف المجتمع السوري، وهي تبدو وفق محددتين:

- إعطاء العقد الاجتماعي عمق لا يمكن سوى للمجتمع المدني إنجازه، فهو القادر على تكريس ثقافة تمكن المجتمعات المحلية من تحقيق التوازن داخل التنوع الموجود فيها.
- يسعى المجتمع السياسي لاحتكار العقد الاجتماعي عبر القوانين وعمليات التمثيل السياسي في المجالس التشريعية، ومن المفترض أن يوفر هذا التمثيل حالة حوكمة للقوانين الناظمة وتحويلها إلى سياسات عامة، لكن قدرة المجتمع السياسي على الهيمنة تؤثر في عملية التمثيل بذاتها مع عدم وجود التوازن مع المجتمع المدني، المر الذي يتطلب دوراً خاصاً للفعل المدني ضمن المجتمع لتحقيق الاستقرار.
- جعل قيم الشراكة غطاء لمسألة المصالحة، فهناك تلازم بين الشراكة والمصالحة كشرطين للاستقرار الاجتماعي.

والمصالحة تتفوق على مسألة آثار الحرب، فهي تفاعل دائم بين مخاوف المجتمعات المحلية ومساحة الثقة التي يقدمها المجتمع المدني، فهي مصالحة مع العلاقات القائمة وليس مع فئات متصارعة،



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

فتلك العلاقات تعالج الاحتياجات المتجددة دون مخاوف من أي عمليات إقصاء. وتبدو واقعيتها اليوم بانطلاقها من معيار:

- ✓ عدم استبعاد أحد من السوريين والاختار بعين الاعتبار الهواجس المختلفة لكل طرف.
- ✓ أن تشكل بيئة الاختبار الحقيقية لممكّنات الحوار السوري السوري الفاعل بين مختلف الاتجاهات والانتماءات الفكرية والايديولوجية كمنطق للتفكير يتجاوز حالة التسويات والهدن التي حصلت للوصول إلى تفكير مستدام بكل السوريين على اعتبار أن المصالحة كبرنامج قد تكون عملاً مؤجلاً مرتبط بترتيبات الحل النهائي فلا يمكن اليوم الحديث عن نماذج واضحة للعمل بل عن قيمة مشتركة.
- ✓ ان تكون قادرة مستقبلاً على إنتاج حراك مجتمعي يعيد تشكيل القوى الاجتماعية والسياسية الضرورية لعملية التغيير وفق المصالح التي تجمع بينهم بما يتيح لاحقاً إعادة بناء الوطن السوري الجامع لكل السوريين بثقافتهم وانتماءاتهم ومصالحهم المشتركة.

3- اللامركزية:

تأخذ اللامركزية بعداً قيمياً عندما تدرج في مساحة الثقة بالقدرات، فاللامركزية تفقد وظائفها عندما تصبح تشكيلات إدارية؛ عاجزة عن خلق انتماء واضح للمصالح في المجتمعات المحلية، ولا تملك القوة الذاتية بناء علاقات تحقق مصالحها وتحد من مخاوفها، وبالتأكيد فإن الثقة بالقدرات لا تنشأ من إيمان بل من معطى موضوعي يمكن تأسيسه عبر:

- عمليات التمكين المحلية التي تقوم بها هيئات المجتمع المدني، بحيث تؤسس حالة من المعرف للمجتمعات المحلية بذاتها، فاللامركزية تتحقق عندما تستطيع المجتمعات المحلية تحقيق المعرفة والوضوح في مصالحها.
- بناء القوة المعرفية اللازمة التي تعطي المجتمعات المحلية إدراكاً لموقعها وتأثيرها العام، وتمنح المجتمع السياسي مساحة واضحة للتعامل ببرامجه مع هذه المجتمعات، فدون هذه القوة المعرفية تبقى المجتمعات المحلية أمراً واقعاً غير قادر على طرح قيم مضافة ومؤهلاً للدخول في دورات الاضطراب، والأهم أنه عبء على المجتمع السياسي لأنه يستهلك الموارد المركزية للإنتاج، وفي حال انحسار الموارد يتقلص إنتاجه.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شم

إن المسألتين السابقتين يؤمنهما المجتمع المدني عبر الثقة بالقدرات، وتمكين المجتمعات المحلية في بيئتها، فهي تقدم أرضية تجعل من الجغرافية السورية أفقاً جديداً دون الصدام مع المجتمع السياسي. وتحقق من خلال:

- ✓ خلق المصالح المشتركة بين المناطق والبيئات السورية المختلفة
 - ✓ الإفادة من إيجابيات النماذج الاقتصادية والاجتماعية التي سادت خلال فترات الحرب
 - ✓ اختبار البيئة المحلية كأرضية خصبة قادرة على خلق مساحات المشاركة المجتمعية الخاصة بها
- ما بين السلطة والمجتمع والقطاع الخاص بما يخدم الوصول إلى نماذج تنموية محلية متكاملة ضمن الإطار الوطني

يمكن جمع القيم الثلاث (شراكة - مصالحة - لامركزية) بتعبير مجازي "شم" ، ويمكن لشم أن يشكل قيماً لبرنامج تنموي ينقل سوريا من حالة العطالة إلى حالة التفاعل المنتج، ويمثل الجدول الآتي كيف يمكن أن يعالج المجتمع المدني وقيم شم حالة العطالة:

المرحلة/ المحاور	العصبية	نمط المشاركة (الحالة الوسيطة)	البرنامج
المرحلة الأولى (الاستقلال -1958)	الاستقلال	غابت وتولاها الأعيان	بناء الدولة
المرحلة الثانية (1963- 2011)	القومية والعدو الخارجي	استأثر بها البعث	الاشتراكية
المرحلة الثالثة (بعد 2021)	الهوية الوطنية	اليات التوافق الاجتماعي عبر المجتمع المدني	التنمية وفق شم

جدول (3) مراحل الدولة السورية في حال تطبيق التنمية وفق "شم"

كما يمثل "شم" التقاطع بين قيمه لبناء جهود تكاملية بين الحوامل التنموية الثلاث: المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص وفهم دور كل من هذه الحوامل يمكن أن يقدم تصوراً جديداً لبرامج التنمية واستدامتها بما يؤسس لاحقاً لبناء جديد للعقد الاجتماعي السوري الجامع، ولذا فإن تصميم شم يمكن أن يتم بين مستويين:



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders



شمل

- مستوى سياساتي لقراءة تفاعل الفاعلين حول قيمه ومحددات تلك القيم بحثاً عن توجهات أساسية في السياسات التنموية يجب التفكير فيها كبدايل للخروج من الواقع المتدهور.
- مستوى برامجي يتضمن قراءة تفاعل الفاعلين حول قضايا وتوجهات السياسات التنموية والتعاطي معها وتوظيفها كبدايل للخروج من حالة التدهور والانتقال إلى برامج تنفيذية تملك إمكانات التطبيق على أرض الواقع للانطلاق في المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا



مشروع حوار القوي
السياسية والاجتماعية



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963 113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org